

المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون

الزراعة

إعتمد هذا المعيار المحاسبي الدولي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٠ ويصبح نافذ المفعول للبيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ من أو بعد الاول من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣.

مقدمة

١. يصف المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية والإفصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي، وهو موضوع غير موضح في معايير محاسبية دولية أخرى. النشاط الزراعي هو إدارة التحويل الحيوي للنباتات أو الحيوانات الحية (موجودات حيوية) من قبل منشأة من أجل البيع إلى محصول زراعي أو إلى موجودات حيوية إضافية.
٢. يصف المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون من بين أشياء أخرى المعالجة المحاسبية للموجودات الحيوية خلال فترة النمو والتحلل والإنتاج والانتاج وللقياس الأولي للمحصول الزراعي في وقت الحصاد، ويتطلب القياس بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة وقت البيع عند الاعتراف الأولي للموجودات الحيوية حتى وقت الحصاد، غير تلك الحالات عندما لا يمكن قياس القيمة العادلة بموثوقية عند الاعتراف الأولي.
٣. هناك فرضية أن القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية للأصل الحيوي. مع ذلك هذه الفرضية يمكن تنفيذها فقط عند الاعتراف الأولي للأصل الحيوي حيث لا تتوفر أسعار محددة أو قيم في السوق وحيث يتضح إلى حد كبير أن التقديرات البديلة للقيمة العادلة غير موثوقة. في مثل هذه الحالة يتطلب المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون من المنشأة أن تقيس ذلك الأصل الحيوي بتكلفته مطروحاً منها أي إستهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. عندما يمكن قياس القيمة العادلة لهذا الأصل الحيوي بموثوقية، يجب على المنشأة قياسه بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة. في جميع الأحوال يجب على المنشأة قياس المحصول الزراعي وقت الحصاد بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة.
٤. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون تضمين التغيير في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة للأصل الحيوي في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي نشأ التغيير فيها. في النشاط الزراعي، فإن التغيير في الخصائص المادية للحيوان أو النبات الحي يحسن أو يضر المنافع الاقتصادية للمنشأة بشكل مباشر. حسب نموذج التكلفة التاريخية المحاسبي، قد لا تصرح منشأة مالكة لغاية مزروعة عن دخل الا عند الحصاد الأول والبيع وربما بعد ٣٠ عاماً من زراعة الغابة. من ناحية أخرى فإن النموذج المحاسبي الذي يعترف ويقاس النمو الحيوي باستخدام القيم العادلة الحالية يصرح عن التغييرات في القيمة العادلة خلال الفترة بين الزراعة والحصاد.
٥. لا يضع المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون أي مبادئ جديدة للأرض المتعلقة بالنشاط الزراعي. بدلاً من ذلك تتبع المنشأة المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر "الممتلكات والتجهيزات والمعدات" أو المعيار المحاسبي الدولي الأربعون "العقارات الاستثمارية" وحسب أي من المعيارين مناسباً أكثر للظروف. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر قياس الأرض إما بتكلفتها مطروحاً منها أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة أو بالقيمة المعاد تقييمها. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي الأربعون قياس الأرض والتي هي عقاراً استثمارياً بقيمتها العادلة أو بتكلفتها مطروحاً منها أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. يتم قياس الموجودات الحيوية المحلقة مادياً بالأرض (على سبيل المثال الأشجار في عابة مزروعة) بتكلفتها العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة وبشكل منفصل عن الأرض.
٦. يتطلب معيار المحاسبة الدولي الحادي والأربعون الاعتراف بالمنحة الحكومية الغير مشروطة المتعلقة بالأصل الحيوي والمقاسة بقيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة كدخل عندما فقط عندما تصبح المنحة الحكومية مستلمة. يجب على المنشأة الاعتراف بالمنحة الحكومية، عندما تكون مشروطة وهذا يشمل عندما تتطلب المنحة من المنشأة عدم الانخراط في نشاط زراعي معين، كدخل عندما فقط عندما تلي الشروط الملحقة بالمنحة الحكومية. يطبق المعيار المحاسبي الدولي العشرون "المحاسبة على المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" إذا كانت المنحة الحكومية المتعلقة بالأصل الحيوي مقاسه بتكلفتها مطروحاً منها أي إستهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.

٧. المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون نافذ المفعول للبيانات المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ في الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ أو بعد هذا التاريخ . ويشجع التطبيق الأبر.
٨. لا يضع المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون أي أحكام انتقالية معينة. تتم المحاسبة على تبنى المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الثامن "صافي الربح أو الخسارة للفترة ، الأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية".
٩. يقدم الملحق "أ" أمثلة توضيحية على تطبيق معيار المحاسبة الدولي الحادي والأربعون يلخص الملحق (ب) "أساس الاستنتاجات" أسباب المجلس لتبني المتطلبات الموضحة في المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون.

المحتويات

المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون

الزراعة

الفقرات

	الهدف
١-٤	النطاق
٥-٩	تعريفات
٥-٧	تعريفات متعلقة بالزراعة
٨-٩	تعريفات عامة
١٠-٣٣	الاعتراف والقياس
٢٦-٢٩	المكاسب والخسائر
٣٠-٣٣	عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بموثوقية
٤٣-٣٨	المنح الحكومية
٣٩-٥٧	العرض والإفصاح
٣٩	العرض
٤٠-٥٧	الإفصاح
٤٠-٥٣	عام
	إفصاحات إضافية للموجودات الحيوية حيث لا يمكن قياس القيمة
٥٤-٥٦	العادلة بموثوقية
٥٧	المنح الحكومية
٥٨-٥٩	تاريخ النفاذ والانتقال

المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعون

الزراعة

يجب قراءة المعايير المكتوبة بخط مائل وداكن في ضوء مادة الخلفية وإرشادات التطبيق في هذا المعيار، وفي ضوء المقدمة لمعايير المحاسبة الدولية. وليس من المقصود تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البنود الغير مهمة نسبياً (انظر الفقرة ١٢ من المقدمة).

الهدف

هدف هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية والافصاح المتعلق بالنشاط الزراعي.

النطاق

١. يجب تطبيق هذا المعيار للمحاسبة على التالية فيما يختص بالنشاط الزراعي:

أ. الموجودات الحيوية،

ب. المحصول الزراعي في وقت الحصاد، و

ج. المنح الحكومية المتناولة في الفقرات ٣٤ و ٣٥.

٢. لا يطبق هذا المعيار على:

أ. الأرض المتعلقة بالنشاط الزراعي (انظر المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر "الممتلكات والتجهيزات والمعدات" والمعيار المحاسبي الدولي الأربعون "العقارات الاستثمارية"، و

ب. الموجودات الغير ملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي (انظر المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون "الموجودات الغير ملموسة").

٣. يطبق هذا المعيار على المحصول الزراعي والذي هو المنتج المحصود (المجني) من موجودات المنشأة الحيوية في وقت الحصاد فقط. بعد ذلك يطبق المعيار المحاسبي الدولي الثاني "المخزون" او معيار محاسبي دولي آخر قابل للتطبيق. وبناءاً على لا يتعامل هذا المعيار مع تصنيع المحصول الزراعي بعد الحصاد، على سبيل المثال تصنيع العنب إلى نبيذ من قبل صاحب الكرمة الذي زرع العنب. بالرغم من أن هذا التصنيع قد يكون امتداداً طبيعياً ومنطقياً للنشاط الزراعي والعمليات الحاصلة قد تأخذ بعض الشبهه بالتحويل الحيوي، إلا أن مثل هذا التصنيع غير متضمن في تعريف النشاط الزراعي بهذا المعيار.

٤. يقدم الجدول أدناه أمثلة على الموجودات الحيوية والمحصول الزراعي والمنتجات نتيجة التصنيع بعد الحصاد.

الموجودات الحيوية	المحصول الزراعي	المنتجات نتيجة التصنيع بعد الحصاد
الاعنام	الصوف	خيوط مغزولة، سجاد
أشجار في غابة مزروعة	جذوع اشجار	أخشاب
نباتات	قطن	خيوط، ملابس
	قصب السكر المحصود	سكر
مواشي البان	حليب	جبنة
خنازير	ذبائح	نقانق، لحم مملح
شجيرات	أوراق	شاي، تبغ معالج
كروم عنب	عنب	نبيذ
أشجار فواكه	فواكه مقطوفة	فواكه مصنعة

تعريفات

تعريفات متعلقة بالزراعة

٥. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها:

النشاط الزراعي: هو إدارة عملية تحويل حيوية لأصل حيوي معد للبيع إلى منتج زراعي أو إلى أصل حيوي إضافي من قبل المنشأة.

المحصول الزراعي: هو المنتج المحصود (المجني) من أصول المنشأة الحيوية

الأصل الحيوي: هو حيوان أو نبات حي

التحويل الحيوي: يحتوي عمليات النمو والتحلل والإنتاج والإنجاب التي تؤدي إلى تغيرات كمية أو نوعية لأصل الحيوي.

مجموعة من الموجودات الحيوية: وهي تجميع لحيوانات أو نباتات متشابهة.

الحصاد: هو فصل (فرز) المحصول عن الأصل الحيوي أو إيقاف عمليات الحياة للأصل الحيوي.

٦. يغطي النشاط الزراعي مدى واسع من النشاطات، على سبيل المثال تربية المواشي والتحريج وجني المحاصيل السنوية أو المعمرة وفلاحة البساتين والمزارع وتربية الزهور والتربية المائية (تشمل تربية الأسماك في المزارع) توجد خصائص مشتركة معينة بين هذا التنوع:

أ. القدرة للتغير: النباتات والحيوانات الحية قادرة على التحول الحيوي، و

ب. إدارة التغير: الإدارة تسهل التحول الحيوي عن ضمن طريق تحسين أو على الأقل تثبيت الشروط الضرورية لحدوث العملية (على سبيل المثال مستويات المواد الغذائية والرطوبة والحرارة والخصوبة والإضاءة). هذه الإدارة تميز النشاط الزراعي عن الأنشطة الأخرى. على سبيل المثال الحصاد من مصادر غير مداراة (مثل الصيد البحري وتقطيع الغابات) ليست نشاطاً زراعياً، و

ج. قياس التغير: يتم قياس ومراقبة التغير في النوعية (على سبيل المثال الخصائص الوراثية والكثافة والنسج والغطاء الدهني ونسبة البروتين وقوة النسيج) أو الكمية (على سبيل المثال السلالة والوزن والأمتار المكعبة وطول النسيج أو قطره وعدد البراعم) المؤدية إلى التحول الحيوي كوظيفة إدارية روتينية.

٧. يؤدي التحول الحيوي إلى الأشكال التالية من النتائج:

أ. تغيرات الأصل من خلال:

١. النمو (زيادة في الكمية أو تحسين في النوعية للحيوان أو النبات)،

٢. التحلل (النقصان في الكمية أو تردّي في النوعية للحيوان أو النبات)، أو

٣. الانجاب (تكوين حيوان أو نبات حي إضافي)، أو

ب. إنتاج محصول زراعي مثل العصارة وأوراق الشاي والصوف والحليب

تعريفات عامة

٨. المصطلحات التالية تستخدم في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها:

السوق النشط: هو السوق التي تلبى فيه جميع الشروط التالية:

- أ. البنود التي تتم المتاجرة بها في داخل السوق متجانسة
- ب. يمكن عادة إيجاد المشترين والبائعين الراغبين في أي وقت
- ج. الاسعار متوفرة للجمهور

القيمة الدفترية: المبلغ المعترف به لاصل في الميزانية العمومية

القيمة العادلة: هو المبلغ الذي يمكن مبادلة الاصل به او تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس متكافئ.

المنح الحكومية: كما تم تعريفها بالمعيار المحاسبي الدولي العشرون "المحاسبة على المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية".

٩. تعتمد القيمة العادلة للأصل على موقعه وحالته الحاليين نتيجة لذلك وعلى سبيل المثال فإن القيمة العادلة للمواشي في مزرعة هي سعر المواشي في السوق الملائم مطروحاً منها تكلفة المواصلات وأي تكاليف أخرى لإيصال المواشي إلى السوق.

الاعتراف والقياس

١٠. يجب على المنشأة أن تعترف بالأصل الحيوي او المحصول الزراعي عندما وفقط عندما:
 - أ. تسيطر المنشأة على الاصل كنتيجة لأحداث سابقة،
 - ب. من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى المنشأة، و
 - ج. يمكن قياس القيمة العادلة او تكلفة الاصل بموثوقية.
١١. في النشاط الزراعي، يدلل على السيطرة على سبيل المثال بالملكية القانونية للماشية وبوضع علامة تجارية والا بتعليم الماشية عند الامتلاك او الولادة او الفطام. تقيم المنافع المستقبلية من خلال قياس الخصائص المادية الهامة.
١٢. يجب قياس الاصل الحيوي منذ الاعتراف الاولي وفي تاريخ كل ميزانية عمومية بتكلفته العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة، باستثناء الحالة الموصوفة في الفقرة ٣٠ حيث لا يمكن قياس القيمة العادلة بموثوقية.
١٣. يجب قياس المحصول الزراعي المجني (المحصول) من الموجودات الحيوية للمنشأة بتكلفته العادلة مطروحاً منه تكاليف نقطة البيع المقدرة في وقت الحصاد. مثل هذا القياس هو التكلفة في ذلك التاريخ عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي الثني "المخزون" او معيار محاسبي دولي آخر قابل للتطبيق.
١٤. تشمل تكاليف نقطة البيع العملات للوسطاء والمتعاملين، الضرائب للهيئات التشريعية وبورصات السلع وضرائب التحويل والرسوم. لا تشمل تكاليف نقطة البيع المواصلات وتكاليف أخرى ضرورية لإحضار الموجودات الى السوق.
١٥. قد تسهل عملية تحديد القيمة العادلة للأصل الحيوي او المحصول الزراعي من خلال تجميع الموجودات الحيوية او المحصول الزراعي وفقاً للخصائص الهامة، على سبيل المثال وفقاً للعمر او الجودة. تختار المنشأة الخصائص المتماثلة مع الخصائص المستخدمة في السوق كأساس للتسعير.
١٦. عادة تتعاقد المنشآت لبيع موجوداتها الحيوية او محصولها الزراعي في تاريخ مستقبلي. أسعار العقود ليست بالضرورة ملائمة لتحديد القيمة العادلة، لان القيمة العادلة تعكس السوق الحالي حيث يدخل بائع راغب وشاري راغب في صفقة. نتيجة لذلك لا يتم تعديل القيمة العادلة لأصل حيوي او محصول زراعي بسبب وجود عقد، في بعض الحالات قد يكون عقد بيع الاصل الحيوي او المحصول الزراعي عقداً متقللاً بالالتزامات كما هو معرف في المعيار المحاسبي الدولي السابع والثلاثون "المخصصات"، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة". يطبق المعيار المحاسبي الدولي السابع والثلاثون للعقود المثقلة بالالتزامات.
١٧. يكون السعر المدرج في السوق النشط في حالة وجوده للأصل الحيوي او للمحصول الزراعي هو الأساس المناسب لتحديد القيمة العادلة لذلك الاصل. إذا كان للمنشأة وسيلة لوصول الى أسواق نشطة مختلفة فإن المنشأة تستخدم أكثرها ملائمة. على سبيل المثال إذا كان للمنشأة وسيلة للوصول الى سوقين نشطين، ستستخدم المنشأة الأسعار الموجودة في السوق المتوقع استخدامه.
١٨. تستخدم المنشأة واحدة او اكثر من التالية في حالة توفرها لتحديد القيمة العادلة وذلك عند عدم وجود سوق نشط:
 - أ. أحدث أسعار عمليات السوق بشرط عدم حدوث تغيير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ تلك العمليات وتاريخ الميزانية العمومية،
 - ب. أسعار السوق لموجودات مشابهة مع التعديل لعكس الاختلافات، و

ج. المقاييس المعيارية القطاعية مثل قيمة البستان المثمر مبينة بسلة أو بمكيال أو بهكتار التصدير وقيمة الماشية معبراً عنها بالكيلوجرام من اللحم.

١٩. في بعض الحالات قد تعطي مصادر المعلومات المبينة في الفقرة ١٨ استنتاجات مختلفة لقيمة الأصل الحيوي أو المحصول الزراعي العادلة. تأخذ المنشأة هذه الاختلافات بالاعتبار من أجل الوصول إلى أوثق تقدير للقيمة العادلة خلال مدى ضيق نسبياً من التقديرات المعقولة.

٢٠. في بعض الأحوال، قد لا تتوفر الأسعار المحددة من السوق أو القيم للأصل الحيوي في حالته الحالية. في هذه الأحوال تستخدم المنشأة القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل مخصومة على معدل حالي محدد من قبل السوق وقبل الضريبة لتحديد القيمة العادلة.

٢١. هدف احتساب القيمة الحالية لصافي الدفعات النقدية المتوقعة هو تحديد القيمة العادلة للأصل الحيوي في حالته وموقعه الحاليين. تأخذ المنشأة هذا الاعتبار لتحديد سعر الخصم المناسب المنوي استخدامه ولتقدير صافي التدفقات النقدية المتوقعة. لا تشمل الحالة الحالية للأصل الحيوي أي زيادات في القيمة ناتجة من تحويل حيوي إضافي ونشاطات مستقبلية للمنشأة، مثل تلك المتعلقة بتحسين التحويل الحيوي المستقبلي والحصاد والبيع.

٢٢. لا تعتر المنشأة أي تدفقات نقدية لتحويل الموجودات أو الضرائب أو إعادة تهيئة الموجودات الحيوية بعد الحصاد (على سبيل المثال تكلفة إعادة زراعة الأشجار في غابة أشجار بعد الحصاد).

٢٣. يأخذ البائعون والشارون الراغبون وذوي الإطلاع عند الموافقة على سعر الصفقة على أسس متكافئة بالاعتبار احتمالية الاختلافات في التدفقات النقدية. ويتبع ذلك أن القيمة العادلة تعكس احتمالية هذه الاختلافات. وبناءً عليه تضم المنشأة التوقعات بشأن الاختلافات المحتملة في التدفقات النقدية إلى إما التدفقات النقدية المحتملة أو معدل الخصم أو مزيج من الاثنين. تستخدم المنشأة فرضيات متناسقة مع تلك المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة عند تحديد معدل الخصم، وذلك لتجنب تأثير العد المزدوج لبعض الفرضيات أو تجاهلها.

٢٤. قد تقارب التكلفة القيمة العادلة في بعض الأحيان وخصوصاً عندما:

- أ. حصل القليل من التحويل الحيوي منذ الحدوث الأولي للتكلفة (على سبيل المثال عند زراعة أشجار شجر الفواكه مباشرة قبل تاريخ الميزانية العمومية)، أو
- ب. من غير المتوقع أن يكون تأثير التحويل الحيوي على السعر مهما نسبياً (مادياً) (على سبيل المثال عند النمو الأولي لدورة إنتاج ذات ثلاثين عاماً لمزرعة سرو).

٢٥. غالباً ما تكون الموجودات الحيوية ملحقة بأرض (على سبيل المثال الأشجار في غابة مزرعة). قد لا يكون هناك سوق منفصل للموجودات الحيوية الملحقة بالأرض ولكن قد يوجد سوق نشط لمزيج الموجودات أي للموجودات الحيوية والأرض ولتحسينات الأرض كحزمة واحدة. قد تستخدم المنشأة معلومات فيما يخص مزيج الأصول لتحديد القيمة العادلة للموجودات الحيوية على سبيل المثال قد يتم طرح القيمة العادلة للأرض وللتحسينات على الأرض من القيمة العادلة لمزيج الموجودات للوصول إلى القيمة العادلة للموجودات الحيوية.

المكاسب والخسائر

٢٦. يجب تضمين المكسب أو الخسارة الناشئة عند الاعتراف الأولي لأصل حيوي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدر ومن المتغير في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدر للأصل الحيوي، في صافي لربح أو الخسارة للفترة التي نشأت فيها.

٢٧. قد تنشأ خسارة عند الاعتراف الأولي لأصل حيوي لأنه يتم طرح تكاليف نقطة البيع المقدر للأصل الحيوي. قد ينشأ مكسب عند الاعتراف الأولي لأصل حيوي، مثل ولادة عجل.

٢٨. يجب تضمين المكسب أو الخسارة الناشئة عند الاعتراف الأولي بمحصول زراعي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي نشأت فيها.
٢٩. قد ينشأ مكسب أو خسارة عند الاعتراف الأولي بمحصول زراعي كنتيجة للحصاد.

عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بموثوقية:

٣٠. هناك فرضية أن القيمة العادلة يمكن قياسها بموثوقية للأصل الحيوي. مع ذلك هذه الفرضية يمكن تنفيذها فقط عند الاعتراف الأولي لأصل حيوي حيث لا يتوفر له أسعار محددة من السوق أو قيم وحيث تكون التقديرات البديلة للقيمة العادلة غير موثوقة إلى حد كبير. في مثل هذه الحالات يجب قياس الأصل الحيوي بتكلفته مطروحاً منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. عندما تصبح القيمة العادلة لمثل هذا الأصل الحيوي قابلة للقياس بموثوقية، يجب على المنشأة قياس الأصل الحيوي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة.
٣١. يمكن تنفيذ الفرضية في الفقرة ٣٠ فقط عند الاعتراف الأولي. تستمر المنشأة بقياس الأصل الحيوي الذي تم قياسه سابقاً بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة حتى استبعاده.
٣٢. في جميع الحالات تقيس المنشأة المحصول الزراعي في وقت الحصاد بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة. يعكس هذا المعيار وجهة النظر أن القيمة العادلة للمحصول الزراعي في وقت الحصاد يمكن دائماً قياسها بموثوقية.
٣٣. لتحديد التكاليف والاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة تأخذ المنشأة بالاعتبار المعيار المحاسبي الدولي الثاني "المخزون" والمعيار المحاسبي الدولي السادس عشر "الممتلكات والتجهيزات والمعدات" والمعيار المحاسبي الدولي السادس والثلاثون "انخفاض قيمة الموجودات".

المنح الحكومية

٣٤. يجب الاعتراف بالمنحة الحكومية الغير مشروطة المتعلقة بأصل حيوي المقاس بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة كدخل عندما فقط عندما، تصبح المنحة الحكومية قابلة للاستلام.
٣٥. يجب على المنشأة، إذا كانت المنحة الحكومية المتعلقة بأصل حيوي المقاس بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة مشروطة. (وتشمل عندما تتطلب المنحة الحكومية من المنشأة عدم الانخراط في نشاط زراعي معين)، الاعتراف بالمنحة كدخل عندما فقط عندما يتم تلبية الشرط الملحق بالمنحة الحكومية.
٣٦. تتباين الشروط والظروف للمنح الحكومية . على سبيل المثال، قد تتطلب منحة حكومية من المنشأة الزراعة في موقع معين لخمس سنوات ولإرجاع جميع المنحة الحكومية إذا ما زرعت المنشأة لفترة أقل من خمس سنوات. في هذه الحالة، لا يتم الاعتراف بالمنحة الحكومية حتى تمضي الخمس سنوات. مع ذلك إذا سمحت المنحة الحكومية بالاحتفاظ بجزء من المنحة على أساس مرور الوقت، تعترف المنشأة بالمنحة الحكومية كدخل على أساس تناسبي مع الوقت.
٣٧. يطبق معيار المحاسبة الدولي العشرون "المحاسبة على المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" إذا ما تم قياس منحة حكومية متعلقة بأصل حيوي مقاساً بالتكلفة مطروحاً منها أي استهلاك متراكم أو أي خسائر انخفاض قيمة (أنظر الفقرة ٣٠).
٣٨. إذا ما تم قياس منحة حكومية متعلقة بأصل حيوي مقاس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة أو منحة حكومية تتطلب من المنشأة عدم الانخراط في نشاط زراعي معين، فإن هذا المعيار يتطلب معالجة مختلفة عن المعيار المحاسبي الدولي العشرون. يطبق المعيار المحاسبي الدولي العشرون فقط للمنح الحكومية المتعلقة بأصل حيوي المقاس بالتكلفة مطروحاً منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متركمة.

العرض والإفصاح

العرض

٣٩. يجب على المنشأة عرض القيمة الدفترية لموجوداتها الحيوية بشكل منفصل في صلب بياناتها المالية

الإفصاح

عام

٤٠. يجب على المنشأة أن تفصح عن مجموع المكسب أو الخسارة الناشئة خلال الفترة الحالية عند الاعتراف الأولي بالموجودات الحيوية وبالمحصول الزراعي ومن التغير في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة للموجودات الحيوية.

٤١. يجب على المنشأة أن تقدم وصف كمي لكل فئة من الموجودات الحيوية لتمييز بين الموجودات الحيوية.

٤٢. قد يأخذ الإفصاح المتطلب في الفقرة ٤١ الشكل الوصفي أو الكمي

٤٣. تشجع المنشأة أن تقدم وصفاً كمياً لكل فئة من الموجودات الحيوية لتمييز بين الموجودات الحيوية المستهلكة والمعمرة أو بين الموجودات الحيوية الناضجة والغير ناضجة كلما كان مناسباً. على سبيل المثال قد تفصح المنشأة عن القيمة الدفترية للموجودات الحيوية المستهلكة والمعمرة حسب الفئة. وقد تقسم المنشأة بالإضافة إلى ذلك هذه القيم الدفترية بين موجودات ناضجة وغير ناضجة. هذه التقسيمات تقدم معلومات قد تكون مفيدة في تقييم توقيت التدفقات النقدية المستقبلية تفصح المنشأة عن الأسس لعمل مثل هذه التقسيمات.

٤٤. الموجودات الحيوية المستهلكة هي تلك التي سيتم حصادها (جنيتها) كمحصول زراعي أو بيعها كموجودات حيوية. أمثلة على الموجودات الحيوية المستهلكة هي المواشي المنوي استخدامها في إنتاج اللحوم، المواشي المعدة للبيع، الأسماك في المزارع، المحاصيل مثل الذرة والقمح، وزراعة الأشجار لقطعها إلى أخشاب. الموجودات الحيوية المعمرة هي تلك التي ليست موجودات حيوية مستهلكة، على سبيل المثال المواشي الحلوب كروم العنب وأشجار الفواكه والأشجار المأخوذ منها حطب التدفئة بالوقت الذي تبقى فيه الشجرة، الموجودات الحيوية المعمرة ليست محصولاً زراعياً ولكنها ذاتية التجدد.

٤٥. قد تصنف الموجودات الحيوية إما كموجودات حيوية ناضجة أو موجودات حيوية غير ناضجة. الموجودات الحيوية الناضجة هي تلك التي حققت مواصفات الحصاد (للموجودات الحيوية المستهلكة) أو قدرة على الاستمرار بحصاد دوري (للموجودات الحيوية المعمرة).

٤٦. يجب على المنشأة أن تصف إذا لم يتم الإفصاح في مكان آخر في المعلومات المنشورة في البيانات المالية عن:

أ. طبيعة أعمالها المتعلقة بكل فئة من الموجودات الحيوية، و

ب. مقاييس أو تقديرات غير مالية للكميات المادية ل:

١. كل فئة من موجودات المنشأة الحيوية في نهاية الفترة، و

٢. منتجات المحصول الزراعي خلال الفترة.

٤٧. يجب على المنشأة أن تفصح عن الطرق والافتراضات المهمة المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل فئة من المحصول الزراعي في وقت الحصاد وكل فئة من الموجودات الحيوية.
٤٨. يجب على المنشأة أن تفصح عن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع المقدرة في وقت البيع للمحصول الزراعي المحصود (المجني) خلال الفترة المحددة في وقت الحصاد.
٤٩. يجب على المنشأة أن تفصح عن:
- أ. وجود القيمة الدفترية للموجودات الحيوية المقيدة ملكيتها والقيمة الدفترية للموجودات الحيوية المرهونة كضمان للمطلوبات،
 - ب. مبلغ الالتزامات لتطوير أو امتلاك الموجودات الحيوية، و
 - ج. إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي.
٥٠. يجب على المنشأة عرض تسوية للتغيرات في القيمة الدفترية للموجودات الحيوية بين بداية ونهاية الفترة الحالية. المعلومات المقارنة غير مطلوبة. يجب أن تشمل التسوية على:
- أ. المكسب أو الخسارة الناشئة من التغيرات في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع،
 - ب. الزيادات نتيجة الشراء،
 - ج. الانخفاضات نتيجة البيع،
 - د. الانخفاضات نتيجة الحصاد،
 - هـ. الزيادة الناتجة من اندماج الأعمال،
 - و. صافي فروقات الصرف الناشئة من ترجمة البيانات المالية لمنشأة أجنبية، و
 - ز. تغيرات أخرى.
٥١. تتغير القيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة لنقطة البيع لأصل الحيوي نتيجة لكلاً من التغيرات المادية وتغيرات الأسعار في السوق. يساعد الإفصاح المنفصل للتغيرات المادية والسعرية في تقييم أداء الفترة الحالية والأفاق المستقبلية خصوصاً عند وجود دورة إنتاجية أكثر من سنة. في مثل هذه الحالات تشجع المنشأة على الإفصاح عن - حسب الفئة أو بطريقة أخرى - مبلغ التغير في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة المتضمن في صافي الربح أو الخسارة نتيجة للتغيرات المادية والتغيرات السعرية، تعتبر هذه المعلومات أقل نفعاً عندما تكون الدورة الإنتاجية أقل من سنة (على سبيل المثال عند تربية الدجاج أو زراعة محاصيل الحبوب).
٥٢. التحول الحيوي يؤدي إلى عدة أشكال من التغير المادي النمو والتحلل والإنتاج والإنجاب، كل منها يمكن ملاحظته وقياسه. كل من هذه التغيرات المادية لها علاقة مباشرة مع المنافع الاقتصادية المستقبلية. التغير في القيمة العادلة لأصل حيوي نتيجة للحصاد هو أيضاً تغير مادي.
٥٣. يتعرض النشاط الزراعي عادة إلى المناخ والأمراض ومخاطر طبيعية أخرى. إذا ما وقع حدث وبسبب حجمه أو طبيعته أو حدوثه كان ضرورياً لفهم أداء المنشأة في الفترة، يتم الإفصاح عن طبيعة ومبلغ بنود الدخل والمصروف ذات العلاقة حسب المعيار المحاسبي الدولي الثامن "صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية". الأمثلة تشمل انتشار مرض خطير والفيضان والجفاف الحاد أو الصقيع وغزو الحشرات.

إفصاحات إضافية للموجودات الحيوية حيث لا يمكن قياس القيمة العادلة بموثوقية.

٥٤. يجب على المنشأة، في حالة قياسها للموجودات الحيوية بالتكلفة مطروحاً منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة (أنظر الفقرة ٣٠) في نهاية الفترة، الإفصاح عن مثل هذه الموجودات الحيوية:
- وصف للموجودات الحيوية،
 - تفسير لعدم إمكانية قياس القيمة العادلة بموثوقية،
 - إذا أمكن، مدى التقديرات والتي يتوقع أن تقع القيمة العادلة خلالها إلى حد كبير،
 - طريقة الاستهلاك المستخدمة،
 - الأعمار النافعة أو معدلات الاستهلاك المستخدمة، و
 - إجمالي القيمة الدفترية، والاستهلاك المتراكم (مجموعاً مع خسائر انخفاض القيمة المتراكمة) في بداية ونهاية الفترة.

٥٥. يجب على المنشأة إذا ما قامت خلال الفترة الحالية بقياس الموجودات الحيوية بتكلفتها مطروحاً منها أي استهلاك متراكم أو أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة (أنظر الفقرة ٣٠)، بالإفصاح عن أي مكسب أو خسارة عند استبعاد مثل هذه الموجودات الحيوية، ويجب على التسوية المطلوبة في الفقرة ٥٠ الإفصاح عن المبالغ المتعلقة بمثل هذه الموجودات الحيوية بشكل منفصل. بالإضافة يجب أن تشمل التسوية المبالغ التالية المتضمنة في صافي الربح أو الخسارة المتعلق بهذه الموجودات الحيوية:

- خسائر انخفاض القيمة،
- عكوسات خسائر انخفاض القيمة، و
- الاستهلاك

٥٦. يجب على المنشأة أن تفصح لتلك الموجودات الحيوية، التي كانت تقاس سابقاً بالتكلفة مطروحاً منها أي استهلاك متراكم أو أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة إذا ما أصبح من الممكن قياس قيمها العادلة خلال الفترة الحالية بموثوقية، عن:

- وصف للموجودات الحيوية،
- تفسير لماذا أصبح من الممكن قياس القيمة العادلة بموثوقية، و
- تأثير التغيير.

المنح الحكومية:

٥٧. يجب على المنشأة الإفصاح عن الامور التالية لمتعلقة بالنشاط الزراعي المتناول في هذا المعيار:

- طبيعة ومدى المنح الحكومية المعترف بها في البيانات المالية،
- شروط غير محققة ومخصصات أخرى ملحقه بالمنح الحكومية، و
- إنخفاضات مهمة متوقعة في مستوى المنح الحكومية.

تاريخ النفاذ والانتقال

٥٨. يصبح هذا المعيار ساري المفعول للبيانات المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ في الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ أو بعد هذا التاريخ. ويشجع التطبيع الأكبر. يجب على المنشأة

الإفصاح عن حقيقة تطبيقها للمعيار في حالت بتطبيقه للفترات التي تبدأ قبل الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣.

٥٩. لا يضع هذا المعيار أية أحكام أية أحكام انتقالية معينة. تتم المحاسبة على تبنى هذا المعيار طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي الثامن "صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية."